الأمم المتحدة

E/2024/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023 – 24 تموز/يوليه 2024

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة 2023–2024

مذكرة من الأمين العام

يتشـرّف الأمين العام بأن يحيل طيّه موجزاً لأعمال اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا للفترة 2023–2024.

240524 170524 24-08376 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة 2023-2024

موجز

تزخر المنطقة العربية بإمكانات كبيرة من حيث الموارد البشـــرية والطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بيد أنها تواجه تحديات كبيرة تعيق التقدّم. فالنزاعات الجارية تصرف الاهتمام والموارد عن التنمية لتفضـي بذلك إلى تفاقم الهشـاشـة. وتؤديّ الآثار غير المباشـرة للنزاعات إلى تعطيل حركة التجارة الإقليمية واسـتفحال المسـائل العابرة للحدود. واسـتجابةً لبعض التحديات التي تواجهها المنطقة، اضـطلعت اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا بدورٍ محوري في دعم دولها الأعضـاء في تحديد الالتزامات الوطنية لتحفيز تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، على نحو ما جرى تأكيده في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المسـتدامة في عام 2023. وبغية تعزيز وسـائل تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، واصـلت اللجنة تسـخير التكنولوجيا الحديثة في صـنع السـياسـات وتحديد خطط مبتكرة لتمويل التنمية، ووضـع التقدم التكنولوجي والابتكار في سـياقيهما، وتعزيز قدرة المؤسـسـات الوطنية على تقديم الخدمات الأسـاسـية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتعزيز الشراكات الحالية مع العمل في الوقت نفسه على إقامة شراكات جديدة. وجدير بالذكر أن اللجنة قامت في عام 2023 بدعم إصلاحات مهمة على صعيد التشريع والسياسات العامة في الدول الأعضـاء، مثل تعديلات قانون العمل في لبنان والاسـتراتيجيات الوطنية للعدالة الاجتماعية في العراق وليبيا وموريتانيا. وبالإضـافة إلى ذلك، فإن العديد من مجالات الدعم الذي تقدمه اللجنة لدولها الأعضاء وتعاونها معها، مثل الجهود المبذولة لتسخير المواد الخام الحيوية للتحول في مجال الطاقة وتطوير الاسـتراتيجيات الوطنية بشـأن الاتجاهات الكبرى الناشـئة مثل تطوير تكنولوجيا "الميتافيرس"، يتّسـق مع الأعمال التحضـيرية لمؤتمر القمة المعني بالمسـتقبل. وواصـلت اللجنة تعاونها القوي مع جامعة الدول العربية والهيئات الإقليمية الأخرى لتعزيز مواءمة التنمية الإقليمية مع أهداف التنمية المسـتدامة وتعزيز مشـاركة القطاع الخاص في مبادرات التنمية. وتسـتمر اللجنة في تعزيز جهودها على صـعيد التنسـيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة لزيادة تعزيز المبادرات الإنمائية، بما يضمن أن تكون التدخلات فعّالةً على المستوى الوطني وداعمةً لأهداف التنمية الإقليمية الأوسع نطاقاً على حد سواء.

أولا - مقدمة

1 - في حين تتمتع المنطقة العربية بالإمكانات المطلوبة من موارد بشرية وطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي لا تزال تواجه تحديات متعددة، للعديد منها تأثير سلبي مضاعف على التقدم الفعلي في تحقيق التزامات التنمية الوطنية. فأولا وقبل كل شيء، من شأن النزاعات المستمرة التي طال أمدها أن تتسبب في نكسات خطيرة وأن تهدّد المكاسب الإنمائية التي لا تزال هشّةً، وتصرف اهتمام الحكومات وأولوياتها عن التنمية وتحدّ من الموارد التي كان يمكن أن تُستخدم لولا ذلك في مبادرات التنمية المستدامة. وعلاوةً على ذلك، من المهم الاعتراف بالآثار غير المباشرة والأبعاد الإقليمية للعديد من النزاعات، من قبيل زيادة الهجرة، وتعطيل حركة التجارة والنقل على المستوى الإقليمي، وفقدان الزخم في معالجة المسائل العابرة للحدود.

2 - ومن المنظور التشغيلي، يُؤدّي النزاع إلى محدودية الوصول إلى البرامج الحيوية ومحدودية القدرة على تنفيذها. كما أنّ المنطقة تتأثر بشكل غير متكافئ بتغير المناخ، ولا سيما بندرة المياه المتفاقمة بسرعة، والتي تؤثر على الزراعة وإنتاج الأغذية، في جملة قطاعات أخرى. وعلاوة على ما تقدّم، في حين أن بعض الاقتصادات العربية تشهد نمواً اقتصادياً، لا يزال عدد كبير من هذه الاقتصادات نفسها يعاني من قلة التنوّع مع الاعتماد بشكل مفرط على الصناعات الاستخراجية التي لا يزال تحويلها بالغ الأهمية لضمان الاستدامة والتصدي لتزايد التدهور البيئي ومواجهة تغيّر المناخ. وتجدر الإشارة أيضاً إلى القدرة غير المتكافئة للدول الأعضاء على استيعاب فوائد التقدم التكنولوجي السريع والابتكار والاستفادة القصوى منها، حيث يظل العديد من الدول الأعضاء في اللجنة أبعد ما يكون عن الركب وبشكل غير متكافئ على نحو مفرط - لا سيما البلدان الخمسة الأقل نمواً - عن دولها الأعضاء الأكثر ثراء، بما في ذلك دول الخليج. وثمة تحدٍ رئيسي آخر يتمثل في عدم توافر ما يكفي من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المبادرات الإنمائية البالغة الأهمية، حيث تسهم عوامل من قبيل الديون الخارجية، وهيمنة القطاعات غير النظامية في الاقتصاد (لا سيما في سياق النزاعات)، ونظم الجباية الضريبية المعيبة، مجتمعةً، في غياب التمويل اللازم للتنمية المستدامة أو في محدودية هذا التمويل.

3 - ولا تزال المنطقة متأثرةً أيضاً بالاتجاهات والديناميات العالمية التي تزيد من تفاقم آثار التحديات الإقليمية على التنمية. ولا تزال معظم الاقتصادات العربية تتعافى ببطء من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي شلّت حركة بعض قطاعات الاقتصاد - مثل السياحة - وأرهقت كاهل نظم الرعاية الصحية، وأفضت إلى خسائر كبيرة في دخل الشركات والأفراد، ودفعت بالدول الأعضاء إلى تطبيق مجموعة من التدابير التحفيزية وتحويل مسار موارد كبيرة كانت مخصصة للتنمية. وتؤثر النزاعات على المستوى العالمي فضلاً عن التطورات الجيوسياسية على السياق الإقليمي العام، وكذلك الأمر بالنسبة للاتجاهات الاقتصادية العالمية من قبيل ارتفاع معدلات التضخّم وانكماش النمو الاقتصادي.

ثانياً - الدفع قدماً بتنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة في المنطقة

4 - نظراً إلى السياق العام واستجابةً للتحديات التي تواجهها المنطقة، اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدور محوريّ في دعم دولها الأعضاء (الأردن ومصر، وإلى حد ما عُمان) في تحديد الالتزامات الوطنية من أجل حفز تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2023، وقُدمت تلك الالتزامات في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في أيلول/سبتمبر 2023. وواصلت

اللجنة أيضاً تركيز تدخلاتها على الدول الأعضاء الخمس الأقل نمواً، في ظل برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031.

5 - وعلى وجه التحديد، واصلت اللجنة اتخاذ خطوات واسعة في إتاحة الإحصاءات والبيانات لدولها الأعضاء لتمكين هذه الأخيرة من اتخاذ القرارات ووضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة. وبفضل الاستثمارات الإضافية في تعميم استخدام أدوات لمحاكاة السياسات سهلة الاستعمال وحديثة ومدعومة بالتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، إلى جانب الجهود المبذولة لإدماج المكونات الجغرافية المكانية في الإحصاءات وإنشاء مستودع للمعارف ومنظومة للبيانات (مركز جامع وشامل لجميع البيانات التي يولّدها أصحاب المصلحة الرئيسيون في التنمية)، تسنّى تعزيز وصول الدول الأعضاء إلى بيانات جيدة عن التجارة والتمويل ومجالات أخرى.

6 - وساهمت اللجنة أيضا في مجموعة من الأدوات العالمية للتمويل الإنمائي المبتكر وأدت دوراً محورياً في اعتماد مصر لإطار تمويلي وطني متكامل وناجح، وهو الأول من نوعه في المنطقة وتجري محاكاة تطبيقه في الأردن حالياً. هذا بالإضافة إلى العمل الجاري مع عدة دول أعضاء (الأردن وتونس ومصر وغيرها) بشأن السياسات المالية، وتحديد حيّز مالي أكبر للاستثمارات الاجتماعية باستخدام مرصد الإنفاق الاجتماعي، ودعم الدول الأعضاء في تصميم مبادرات مقايضة الدين وتفعيلها، وتحديد المشاريع القابلة للاستثمار التي تهدف إلى معالجة ندرة المياه في المنطقة. وأعادت اللجنة أيضا تنشيط عملها مع المؤسسات المالية (اتحاد المصارف العربية) ومع القطاع الخاص بهدف حفز الاستثمارات في التنمية. وعلاوةً على ذلك، تتعاون اللجنة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية الأخرى بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة والحدّ منها كوسيلة لتوليد موارد إضافية للمبادرات الإنمائية.

7 - وأُسندت الأولوية أيضا لتحسين القدرة التنافسية لبيئة الأعمال التجارية وتعزيز الأطر القانونية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنظر إلى التأثير الإيجابي طويل الأجل على الاقتصادات العربية.

8 - وكانت إحدى الركائز الهامة الأخرى لعمل اللجنة تتعلق بالتحول في قطاع الصناعات الاستخراجية بوصفه شرطاً أساسياً للانتقال إلى نظم الطاقة الأكثر نظافةً واستدامة.

9 - وعلاوة على ذلك، أسهمت اللجنة في تعزيز المؤسسات الوطنية من خلال تعزيز قدرة هذه الأخيرة على تقديم الخدمات بطرق أيسر منالاً وأكثر إنصافاً، وفي تقييم مجموعة متنوعة من المخاطر ووسائل التخفيف من حدتها بواسطة التخطيط الإنمائي المراعي للمخاطر.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

10 - واصلت اللجنة تكييف ما تقدّمه من دعم إلى دولها الأعضاء حول عدة محاور، بما في ذلك نشر التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي دعماً لاتخاذ القرارات ووضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة (عن طريق تنفيذ استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان)؛ وتحديد خطط مبتكرة لتمويل التنمية؛ ووضع التقدم التكنولوجي والابتكار في سياقيهما لتسهيل التجارة والنقل والخدمات اللوجستية؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تقديم الخدمات الأساسية بطريقة شاملة وبسيرة المنال، مع تحسين شفافيتها ومساءلتها؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك القدرات على تقييم المخاطر ومنعها والتخفيف من وطأتها؛ وتعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة، بما في ذلك مع القطاع الخاص.

11 - وعلى وجه التحديد: بالإضافة إلى دعم مصر في اعتماد أول إطار من نوعه في المنطقة للتمويل الوطني المتكامل، دعمت اللجنة دولتين أخريين من الدول الأعضاء (الأردن وتونس) في وضع أطر وطنية لتفعيل مقايضة الديون بتحسين الموارد للتمويل المناخي والإنمائي، ودعمت دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء (هما موريتانيا وعمان) في وضع استراتيجيات مستدامة لتمويل الدين وإدارته على النحو الأمثل. وفي الوقت نفسه، تساهم اللجنة في جهد مشترك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية الأربع الأخرى، يعزّز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تمويل التنمية، ويركّز على تحديد النهج المبتكرة وأفضل الممارسات فضلا عن فرص التعلّم من الأقران. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون اللجنة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحديد أدوات تمويل مبتكرة لأغراض العمل المناخي والتنمية المستدامة.

12 - ويمثل مرصد الإنفاق الاجتماعي أداة تمكّن من تحليل الإنفاق الوطني على الاستثمارات الاجتماعية وتسمح للدول الأعضاء بإعادة تنظيم الإنفاق بحسب مختلف الأولويات - كأساس لتعزيز فعالية الاستثمار في البرمجة الاجتماعية. وتم تقديم الدعم إلى ثلاث دول أعضاء (هي الأردن وتونس والكويت) في تعميم استخدام مرصد الإنفاق الاجتماعي وتطبيقه في سياقها الخاص. وفي الأردن، لم تكتف وزارة المالية باعتماد الأداة، وإنما تولت زمام المسؤولية عنها أيضاً على المستوى الوطني. وتعاونت اللجنة أيضا مع ثلاث دول أعضاء أخرى (هي ليبيا ومصر واليمن) وهي تعكف حالياً على مدّها بالدعم اللازم، بما في ذلك من خلال بناء القدرات، لتمكينها من تحليل الإنفاق الاجتماعي على المستوى الوطني.

13 - وأما مرصد المخاطر، فهي أداة أقرّتها لجنة التنمية المستدامة التابعة لجامعة الدول العربية، وهي مخصصة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات (وهي الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ولبنان وليبيا واليمن ودولة فلسطين) - وقد شكّلت أساساً لبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في ليبيا (وزارة التخطيط) من أجل تعميم نهج مراعٍ للمخاطر في مجال البرمجة يرتكز على تقييم قابلية التأثر والقدرة على الصمود. ونتيجةً لذلك، تم تشكيل فريق مخصص معني بالمخاطر داخل الوزارة لإجراء تحليل المخاطر ورصدها بانتظام، بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى والشركاء. وبدعم من اللجنة، أصدر الفريق بالفعل أول تقرير وطني عن المخاطر. وقد استُهلّت عملية موازية في دولة فلسطين. ولكن بسبب النزاع المستمر، كان لا بد من تعليق الأنشطة ذات الصلة.

14 - واستضافت اللجنة بالاشتراك مع المغرب القمّة الإقليمية الثانية لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت شعار "من الصمود إلى الازدهار"، التي مكّنت المسؤولين الحكوميين وممثلي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الأعضاء من مناقشة الفرص والتحديات المتعلقة بحفز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق، من خلال تحسين البيئات التشغيلية والأطر التنظيمية. وأعلن المشاركون عن التزامهم بتوفير مبلغ يصل إلى 177 مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، فضلاً عن خطط لرقمنة 200 شركة أخرى لم تعتمد التجارة الإلكترونية بعد، وتوفير التدريب لما عدده 000 55 شاب وشابة لتطوير مهاراتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اللجنة منصةً لتعزيز الصناعات الإبداعية في جميع أنحاء المنطقة العربية وعقدت سلسلةً من الحلقات الدراسية الشبكية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية حول كيفية تعزيز التجارة الإلكترونية العابرة للحدود من خلال تسخير التسويق الرقمي لأجل التوسع في الأسواق الدولية. وأتاحت حلقات العمل لموظفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة التواصل مع كبريات شركات التكنولوجيا ووكالات التسويق الرقمي، فضلا عن الخبراء في هذا

المجال، لتبادل المعارف والرؤى، وإتاحة الوصـــول إلى الموارد والأدوات العملية، ومناقشـــة الاتجاهات التي تؤثر في عالم التجارة الإلكترونية.

15 - ووسّعت اللجنة أيضا نطاق استخدام أداتها "مرصد المهارات" كي يشمل 7 دول أعضاء إضافية، ما يرفع مجموع الدول العربية الأعضاء التي لديها إمكانية الوصول إلى الأدلة بشأن العوامل التي تؤثر على أســواق العمل إلى 11 دولة (وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية). وتمكّن هذه الأداة الدول الأعضاء من تصميم برامج هادفة لإعادة صقل المهارات وتحسينها كوسيلة لمعالجة البطالة، ويجري حالياً تعميم استخدامها في المؤسسات الأكاديمية دعماً للشباب الذين يستعدون لدخول أسواق العمل.

رابعا - تسليط الضوء على المبادرات الرئيسية للجنة

16 - أسفر الدعم الذي قدّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى لجنة المرأة والطفل التابعة لمجلس النواب اللبناني عن مشـــروع مقترح لتعديل قانون العمل الوطني كي يشـــمل أحكاماً خاصـــة تتعلق بترتيبات العمل المرنة المرتبطة باقتصـــاد المرأة واقتصـــاد الرعاية. وفي الســـودان، دعمت اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آســـيا وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تنفيذ عملية تشـــاركية لتقييم ومراجعة وتطوير الخطط القطاعية العملية وأولويات خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

17 - وبالإضـافة إلى ذلك، أدّى تعاون اللجنة مع ثلاث دول أعضـاء (وهي العراق وليبيا وموريتانيا) إلى تعزيز قدرات موظفي الخدمة المدنية وواضعي السياسات في مجال العدالة الاجتماعية. ونتيجةَ لذلك، أنشأت الدول الأعضاء الثلاث لجانها الوطنية المعنية بالعدالة الاجتماعية المكلّفة بقيادة عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية وإطار الســـياســـات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. والتمســـت دولتان أخريان من الدول الأعضـــاء (وهما الصـــومال واليمن) دعم اللجنة في بناء قدراتهما البشـــرية والمؤســـســـية لأجل وضـــع أطر للعدالة الاجتماعية. لكن تم تأجيل الأنشطة ذات الصلة إلى عام 2024 بسبب الصعوبات المرتبطة بالتمويل.

18 - بالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة مساهمتها في التعاون الجاري بقيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع اللجان الإقليمية الأخرى بشأن الإنتاج المستدام للمواد الخام الحيوية اللازمة للتحولات منخفضة الكربون وزيادة أمن الطاقة والقدرة على الصمود من خلال التحول في مجال الطاقة.

19 - وواصلت اللجنة أيضاً دعم الدول الأعضاء في تحليل الاتجاهات الكبرى والتحديات التي تؤثر على مسارات التنمية الإقليمية والوطنية. وأسفر ذلك العمل عن صياغة "الرؤية العربية 2045" التي رحبّت بها الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، دعمت اللجنة ثلاث دول أعضاء (هي لبنان ومصر واليمن) في إجراء تقييمات وطنية للتحديات الإنمائية. وعلاوةً على ذلك، تم اختتام تحليل شـــامل لتكنولوجيا "ميتافيرس" الناشـــئة وتأثيرها على المنطقة والفرص التي تمثلها على صـعيد السياسات العامة، ويجري حالياً تطوير مورد مخصّص للتعلم الإلكتروني بهدف بناء القدرات المؤسسية والبشرية في المنطقة العربية لأغراض الاستشراف الاستراتيجي.

20 - وتجدر الإشـارة إلى أن العديد من مجالات الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الدول الأعضـاء وتعاونها معها يتّســـق مع الأعمال التحضـــيرية لمؤتمر القمة المعني بالمســـتقبل، بما في ذلك: تحليل المخاطر والصـــدمات والتأهب لها والتخفيف من وطأتها؛ وقياس الفقر المتعدد الأبعاد والحد منه (على نحو يتجاوز النهج التقليدية للمقياس النقدي)؛ وتعزيز نهج إقليمي للتقدم التكنولوجي بسُـــبل منها اعتماد الأجندة الرقمية

العربية؛ وإصـــلاح الهيكل المالي العالمي من خلال مبادرات مثل مقايضـــة الدين وإدارة الدين على النحو الأمثل، وتعزيز السياسات المالية ومكافحة التدفقات غير المشروعة.

خامساً - تسخير الشراكات لأغراض التنمية المستدامة

21 - بما أن عضـوية اللجنة تتطابق بصـورة شـبه كاملة مع عضـوية جامعة الدول العربية، فإن هذه الأخيرة هي المنظمة الإقليمية الرئيسـية التي تقيم معها اللجنة شـراكةً طويلة الأمد. وتجدر الإشـارة بشـكل خاص، بالنسـبة إلى الفترة المشـمولة بالتقرير الحالي، إلى الأعمال التحضـيرية المتعلقة بالرؤية العربية 2045. هذا بالإضـافة إلى تعزيز التعاون في مجال اسـتدامة الإنتاج والاسـتهلاك وتقييم المنظومات الغذائية الذي تجريه اللجنة حاليا بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

22 - وتعاونت اللجنة أيضـاً مع اتحاد المصـارف العربية بهدف تحسـين فهم وتتبع مسـاهمات القطاع الخاص في المبادرات الإنمائية في المنطقة. ويجري حالياً توسـيع نطاق المبادرة على الصـعيدين الإقليمي والوطني على حد سـواء، بهدف مسـاعدة الدول الأعضـاء على تحديد مجالات التنمية الرئيسـية أو ذات الأولوية لأغراض استثمارات القطاع الخاص في المستقبل، وذلك بالتعاون مع ممثلي القطاع الخاص الوطني، كوسيلة لزيادة التمويل المتاح من أجل تنفيذ الأولويات الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

23 - وبناءً على الشـراكات القائمة مع مجموعة متنوعة من أصـحاب المصـلحة، بما في ذلك شـركاء من الأمم المتحدة ومن غير الأمم المتحدة، واصـلت اللجنة المسـاهمة في تعهّد وتوسـيع قواعد للبيانات ومنصـات للمعرفة والنمذجة، ما يمكّن الدول الأعضـاء فيها من اسـتنباط توقعات آنية ومسـتقبلية للأدلة المتعلقة بتغير المناخ، واستخدام هذه الأدلة للنهوض بالسياسات الوطنية والتعاون الإقليمي بشأن الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ والتكيّف معه.

24 - وتتولى اللجنة حالياً قيادة الجهود المشـتركة التي تبذلها اللجان الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل لتيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية.

سادساً - الاستنتاجات

25 - تكتسـي الشـراكات الاسـتراتيجية مع المنظمات الإنمائية الإقليمية الرئيسـية أهميةً حاسـمة لضـمان اسـتمرار أهمية عمل اللجنة في دعم دولها الأعضـاء. ويتجلّى ذلك في عمل اللجنة مع جامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية واتحاد المصارف العربية.

26 - ولا غنى عن الاسـتثمارات المتواصـلة في تحسين جودة البيانات وتوقيتها وتيسّـر منالها، من خلال التكنولوجيا المبتكرة وأدوات محاكاة الاسـتخدام الأمثل والذكاء الاصـطناعي وبناء القدرات، وذلك لأجل وضـع أسس لسياسات عامة قائمة على الأدلة تكون أكثر تأثيراً وتطلعاً للمستقبل.

27 - وثمة فرص لزيادة تعزيز دور اللجنة كجهة تنسيقية، حيث إن المنصات الحكومية الدولية هي الأداة الرئيسـية للتوصـل إلى توافق في الآراء بشـأن مجموعة متنوعة من المسـائل المتعلقة بالتنمية المسـتدامة، ولا سيما المسائل العابرة للحدود مثل تغيّر المناخ وإدارة المياه والهجرة والتجارة.

28 - وفي الوقت نفسه، ثمة فرص لتعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني على حد سواء. وفي حين أن اللجان الإقليمية تؤدي دوراً رئيسياً في قيادة منصات التعاون الإقليمي والمشاركة في تنسيقها، يُسفر التنسيق فيما بين اللجان الإقليمية حالياً عن نتائج ملموسة على الصعيدين الإقليمي والوطني. فعلى سبيل المثال، تقوم اللجان الخمس، ضمن جهد مشترك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بدعم الدول الأعضاء في نشر تكنولوجيا سلسلة الكتل على صعيد الجمارك والعمليات التجارية العابرة للحدود بوصفها وسيلةً لتعزيز التجارة والقدرة التنافسية. وعلاوة على ذلك، تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تعزيز قدرة واضعي السياسات في عدد معيّن من الدول الأعضاء على الوصول إلى أدوات التمويل المبتكرة لأجل العمل المناخي والتنمية المستدامة، استجابةً للأزمة الثلاثية في مجالات الغذاء والطاقة والتمويل. ويمكن زيادة تعزيز مستوى التعاون بين اللجان الإقليمية والمكاتب القطرية لوكالات محددة و/أو الأفرقة القطرية للأمم المتحدة من أجل المساعدة في تعزيز استيعاب واستدامة التدخلات التي تضطلع بها اللجان الإقليمية على المستوى القطري.